

قرارات

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٤٦٦ لسنة ٢٠٠٠

بشأن حظر تقاضي أية رسوم إضافية في الموانئ البحرية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٠ بشأن إعادة تشكيل المجلس الأعلى للموانى :

وعلى موافقة مجلس الوزراء :

قرر :

(المادة الأولى)

فيما عدا الضرائب والرسوم الجمركية والرسوم الأخرى المقررة بناء على قانون ، لا يجوز للوزارات المختلفة والهيئات العامة والأجهزة التابعة لها العاملة داخل الموانئ تقاضي أي مقابل للخدمات التي تؤدي بالميناء تحت أي مسمى إلا بعد موافقة المجلس الأعلى للموانى ، وذلك عدا الخدمات التي تقدمها وزارة الدفاع لشحنتها نيابة عن وكلا ، الشحن .

(المادة الثانية)

يستمر العمل بالموانئ بنظام الورادي ٢٤ ساعة بالنسبة لل الصادرات و ١٦ ساعة بالنسبة للواردات دون تحصيل أي مقابل إضافي ، ويطبق ذلك على جميع الجهات والأجهزة العاملة بالميناء .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر ببرئاسة مجلس الوزراء في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٤ مارس سنة ٢٠٠٠ م) .

رئيس مجلس الوزراء

دكتور / عاطف عبيد